



global witness

نهر من ذهب

موجز تنفيذي

هناك ما قيمته 28 مليار دولار من الذهب تحت التراب في جمهورية الكونغو الديمقراطية ("الكونغو" فيما بعد).¹ إلا أن ثروة البلاد من الذهب، وأغلبها يجري التنقيب عنها يدويا، قد أسوء استغلالها منذ وقت طويل. وعوائد شرق الكونغو من قطاع التنقيب عن الذهب يدويا التي تعرضت لنهب جماعات مسلحة وعصابات والفاستين من المسؤولين عادة ما مَوّلت الفساد أو أثارت ارتكاب الانتهاكات والصراع العنيف بدل أن تساعد في تخفيف فقر المنطقة.

وقد كشف تحقيق أجرته منظمة "الشاهد العالمي" (Global Witness) حول التهافت على الذهب مؤخرا على امتداد نهر يوليندي في إقليم شابوندا في شرق الكونغو حجم المشاكل التي ابتلي بها قطاع التنقيب عن الذهب يدويا في المنطقة. فطفرة الذهب التي شهدتها منطقة نهر يوليندي قد وأدت ما يربو على طن من الذهب سنويا، بقيمة تبلغ نحو 38 مليون دولار،² ومن بين المستفيدين من هذه الثروة جماعات مسلحة وشركة صينية ناهبة، هي شركة كون هو للتعدين (Kun Hou Mining)، بدل أن يستفيد منها السكان المحليون.

يكشف تحقيق منظمة الشاهد العالمي بأن شركة كون هو للتعدين قد دفعت لجماعات مسلحة ناشطة على ضفتي نهر يوليندي 4,000 دولار وزودتهم ببندقيتين من نوع كلاشنيكوف (AK-47) لضمان الوصول إلى الرواسب الغنية بالذهب في قاع النهر. وقد شغلت شركة كون هو للتعدين أربعة آليات كبيرة شبه صناعية لجرف قاع النهر وقت الطفرة. كما كسب أعضاء نفس الجماعات المسلحة ما يصل إلى 25,000 دولار شهريا عن طريق فرض ضرائب دورية على مستخدمي آليات الجرف المصنوعة محليا الذين كانوا يؤدون عملا خطيرا بشفتهم للذهب بشكل يدوي من قاع النهر.³ وكان هناك ما يصل إلى 150 من آليات الجرف اليدوي هذه مستخدمة على امتداد النهر في ذروة التهافت. وقد بدأ المسؤولون من جنوب كيفو المعنيون بالإشراف على قطاع التنقيب عن الذهب يدويا في المنطقة مدافعين عن شركة كون هو للتعدين بدل فرضهم للقانون الكونغولي ومحاسبة الشركة عن نشاطها غير القانوني.

وفي بعض الحالات، عملت هذه السلطات ذاتها بدا بيد مع مسلحين رجال ونساء، من جماعات رايا موتيموكي (Raia Mutumboki)، المسلحة لفرض ضرائب غير قانونية على المنقبين عن الذهب يدويا، ما يشكل انتهاكا للقانون الكونغولي. كما عمدت سلطات التعدين في عاصمة الإقليم بوكافو إلى تزوير بيانات منشأ لكميات صغيرة من ذهب شابوندا الذي تم التنقيب عنه يدويا التي تم تصديرها رسميا، وذلك لتمويه مصادرها التي تعتبر "منطقة خطر شديد" وفق المعايير الدولية.

وقد اطلعت منظمة الشاهد العالمي على وثائق تبيّن أن ما لا يقل عن 12 كغم من ذهب يولوندي الذي استفادت منه جماعات مسلحة قد صدّرته دار لتجارة الذهب في جنوب كيفو إلى شركتها الشقيقة في دبي.⁴ إلا أن غالبية الذهب وقت الطفرة - والضرائب التي فرضت عليه - قد اختفى أثره، على الأغلب تقريبا تم تهريبه إلى خارج البلاد. كما إن حسابات إقليم جنوب كيفو لعام 2014 و2015 ليس فيها ما يدل على عوائد من التهافت على الذهب. وطفرة الذهب تركت بلدة شابوندا تقريبا كما وجدت في البداية: بؤرة أرض محرومة ليس فيها أي طرقات أو مياه جارية أو كهرباء، ويعاني أهاليها من فقر مدقع.

طفرة الذهب ليست نادرة في الكونغو، وحالة شابوندا ليست حالة معزولة: حيث إن أربعة أخماس المنقبين عن المعادن يدويا في شرق الكونغو يعملون في قطاع الذهب.⁵ ويتهم مسؤولون من مقاطعات الكونغو وغيرهم شركات جرف شبه صناعي، عادة هي شركات صينية، بعدم دفع الضرائب، وتهريب الذهب إلى خارج البلاد في أجزاء أخرى من شرق الكونغو.⁶ ومئات ملايين الدولارات من الذهب الذي تم إنتاجه يدويا من شرق البلاد - والذي ربما يكون قد أثار انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال عنف - ينتهي به المطاف في أسواق عالمية كل سنة، وعادة ما يعبر من خلال بلدان مثل أوغندا والإمارات العربية المتحدة وسويسرا.⁷ وينتهي المطاف بالذهب في صناعة منتجات كالمجوهرات ولوحات الدوائر الكهربائية وتباع في أنحاء العالم.

إن التهافت على الذهب في شابوندا ربما كان من المقدر له أن يصل لنتيجة مختلفة. حيث تتوفر منذ سنة 2010 للشركات المعنية بسلسلة توريد الذهب توجيهات إرشادية دولية أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة. هذه التوجيهات الإرشادية تساعد الشركات في الحصول على الذهب من مناطق شديدة الخطورة مثل شابوندا، والمتاجرة به، بطريقة مسؤولة. والشركات العاملة في قطاع استخلاص الذهب في الكونغو ملزمة قانونيا بموجب القانون الكونغولي بتطبيق التوجيهات الإرشادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ سنة 2012. وهناك توجيهات إرشادية حول استيفاء المتطلبات القانونية تتعلق بسلسلة توريد المعادن بشكل مسؤول،⁸ بناء على توجيهات منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية، تقدم توجيهات ونصائح لشركات مثل كون هو للتعددين للمساعدة في ضمان أن تكون عملياتها غير مرتبطة بأية انتهاكات. كما إن التوجيهات الإرشادية التي نشرتها الإمارات العربية المتحدة في 2012 توضح جليا بأن على كافة الشركات الأعضاء في مركز دبي للسلع المتعددة وغير الأعضاء فيه إدارة سلسلة إمداداتها وفق مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولكي تترجم هذه الإصلاحات إلى تغييرات مجدية في مناطق متضررة من الصراع ومناطق شديدة الخطورة مثل شابوندا، لا بد للحكومات من مساءلة الشركات والمسؤولين الحكوميين المتورطين بارتكاب الانتهاكات.

لكن الشركات التي تنتج أو تتاجر دوليا بذهب شابوندا لم تطبق هذه المعايير بشأن المتطلبات القانونية في سلسلة التوريد. فالشركات الناشطة في الكونغو تصرفت بما يتنافى تماما مع القوانين الكونغولية بشأن المتطلبات القانونية لسلسلة الإمداد، وهي قوانين فشلت السلطات الكونغولية بتنفيذها. ونتيجة لذلك، الذهب الذي استفاد منه مسلحون وشركة تعمل بشكل غير قانوني لم يخضع لأي ضوابط، وتم الإتجار به دوليا. وفي غضون ذلك، فإن طفرة الذهب والتدفق الكبير للمنقبين عن الذهب تسببت بضغط على موارد شحيحة أصلا في بلدة شابوندا، ما أدى لارتفاع أسعار الغذاء وجعل الكثير من السكان المحليين غير قادرين على توفير احتياجاتهم الأساسية. وفي نفس الوقت، فرضت السلطات في بلدة شابوندا ضرائب غير قانونية، أما الضرائب التي فرضتها رسميا على الذهب فلم تودع ضمن عوائد حكومة الإقليم. وهناك حاجة ماسة لهذه الأموال: ففي 2014 سجّل المستشفى الوحيد في البلدة 535 حالة سوء تغذية.⁹

إن إنتاج الذهب يدويا في شرق الكونغو يجب أن يستفيد منه الشعب الكونغولي والدولة، وليس مسلحون وشركات ناهبة. ولكي يحدث ذلك:

لا بد وأن نحاسب حكومة الكونغو المسؤولين في الإقليم حين يتقاعسون في واجباتهم المتعلقة بقطاع التنقيب عن الذهب يدويا أو حين يعملون بشكل غير قانوني. كما يجب التحقيق مع الشركات التي تعمل بشكل غير قانوني في الكونغو، مثل كون هو للتعددين، ومن ثم ملاحقتها جنائيا إن وُجد دليل على مخالفتها.

ولا بد للشركات في كافة مراحل سلسلة التوريد العالمية للذهب من تطبيق التوجيهات الإرشادية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المتطلبات القانونية في سلسلة توريد المعادن بشكل مسؤول. ذلك يشمل نشر تقرير سنوي يوضح بالتفصيل المخاطر في سلسلة التوريد والتدابير المتخذة لتقليلها.

وتتحمل الدول مسؤولية بموجب القانون الدولي لضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان.¹⁰ وبالتالي عليها أن تلزم الشركات قانونيا بموجب ولايتها القضائية بأن تطبق المتطلبات القانونية بشأن سلسلة التوريد التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأن ترصد تطبيقها بفعالية.¹¹ والشركات التي لا تطبق المتطلبات القانونية التي حددتها المنظمة يجب أن تخضع للمساءلة.

كما لا بد لحكومة الكونغو من تقديم دعم ملائم لمن يقبون عن المعادن يدويا في شرق الكونغو. ومن الضروري العمل سريعا لإصلاح الهيئة الحكومية المعنية بالإشراف على التعددين يدويا (SAESSCAM)، أو حلها تماما.

وأخيرا، يتعين على الحكومات المانحة دعم المبادرات الدبلوماسية والتنمية للترويج للحصول على المعادن بشكل مسؤول، ودعم الحكومة الكونغولية في تأمين معيشة مستدامة لسكان المناطق التي تُستخرج منها الموارد الطبيعية. كما يجب على الحكومات والقطاع الخاص دعم الجهود الناشئة، التي مازالت جهودا محلية، لتنظيم وإدارة سلسلة إمدادات الذهب المنتج يدويا.¹²



الصورة: معدلات وفيات المشتغلين في التنقيب عن الذهب باستخدام أدوات جرف يدوية مرتفعة في منطقة نهر يوليندي، حيث يعتبر الغرق وانهيار ضفاف النهر وعدم توفر الهواء الكافي أثناء الغوص بحثا عن الذهب من المخاطر المهنية. فالغواصون الذين يبحثون عن الذهب يغوصون إلى عدة أمتار تحت سطح مياه نهر داكنة اللون وسريعة التدفق، ويستمررون بالغوص لعدة ساعات كل مرة، بينما يعتمدون في التنفس على أنبوب بلاستيكي ضعيف بمسكون به بين أسنانهم ومتصل بمركب على سطح مياه النهر. وقد وصف أحد العاملين في مستشفى محلي كيف أن الغواصين يموتون عادة بسبب جذوع أشجار كبيرة تتدحرج في قاع النهر بفعل تدفق مياه النهر حين تصيبهم في حين غفلة، فتتسبب بتعثرهم وفصلهم عن آلة الجرف وعن أنبوب الهواء.

الطريقة

تتواصل منظمة الشاهد العالمي مع شركات وحكومات وشركاء آخرين في أنحاء العالم لمعالجة مشكلة الصراع الذي تموله الموارد الطبيعية. وقدمنا في السنوات الخمس عشرة الماضية تقارير حول الروابط بين تجارة المعادن والصراع المسلح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالعمل مع المجتمع المدني الكونغولي، وواضعي السياسات، وقيادات المؤسسات التجارية بهدف التوصل لحلول عملية.

وقد أجرت منظمة الشاهد العالمي بحثا في بلدة شابوندا، التي يحمل إقليم جنوب كيفو شابوندا اسمها، مرتين خلال سنة 2015، كما أجرت مزيدا من اللقاءات في باكافو، عاصمة إقليم جنوب كيفو، في ثلاث مرات منفصلة خلال 2014 و2015. حيث أجرينا بالإجمالي مقابلات مع أكثر من 80 شخصا من المعنيين بطفرة الذهب على امتداد نهر يوليندي في سنة 2013. كان من بين من أجرينا لقاءات معهم غواصون على الذهب، ومشغلو آليات الجرف، وتجار ورجال أعمال جذبهم إلى بلدة شابوندا التهافت على الذهب، وكذلك السكان المحليون والسلطات الحكومية والمجتمع المدني. كما تحدثنا مع موظف من شركة كون هو للتعدين وشى عن الانتهاكات.

وفي أغسطس 2015 أصدر ائتلاف منظمات المجتمع المدني في منطقة البحيرات الكبرى (COSOC-GL) نشرة ممتازة أثارت عددا من الأسئلة الهامة التي لم تتم الإجابة عنها بشأن طفرة الذهب في نهر يوليندي، وكانت هذه النشرة بمثابة مرجع شامل.¹³

¹ مبادرة المجتمع المفتوح في جنوبي أفريقيا (OSISA)، 2013، "التكلفة العالية لذهب الكونغو"،

http://www.osisa.org/sites/default/files/high_cost_of_congolese_gold_final.pdf ص.16. بالاستعانة بسعر الذهب دوليا البالغ 38.5 دولارا أمريكيا لكل غرام ذهب، فإن ما يُقدَّر بنحو 26 مليون أونصة (737,087 كغم) من الذهب تبلغ قيمته 28,377,849 دولار.

² حسابات منظمة الشاهد العالمي (Global Witness) بشأن حجم كمية الذهب الذي تم التنقيب عنه يدويا خلال فترة طفرة الذهب على امتداد نهر يولندي تستند إلى وثائق جمعت ومقابلات أجريت أثناء العمل الميداني في بلدة شابوندا في يناير ومارس 2015 وفي بوكافو في 2014 و2015، وكذلك وثائق قدمتها الهيئة الحكومية المعنية بالإشراف على التعدين يدويا (SAESSCAM) وشعبة التعدين، إلى جانب تقديرات قدمها خبير ضليع في هذا القطاع مطلع على عمليات شركة كون هو في نهر يولندي. وحسب تقديراتنا، أنتجت أربع آليات للجرف تعود لشركة كون هو للتعدين نحو 460 كغم من ذهب طمي النهر كل سنة، كما أنتج أكثر من 150 آلة جرف يدوية مصنوعة محليا ما بين 550 كغم و720 كغم خلال نفس الفترة. وبالتالي، حسب تقديراتنا أنتج كلا النوعين من الآليات ما بين 1,010 كغم و1,180 كغم. ولحساب قيمة هذا الذهب، استخدمنا سعر الذهب البالغ 38.5 دولارا لكل غرام، وهو متوسط سعر الذهب دوليا خلال فترة طفرة الذهب (المعدل بالضبط يتراوح بين 38,89 مليون دولار و45.43 مليون دولار). وتجار الذهب الذين أجرت منظمة الشاهد العالمي لقاءات معهم في بلدة شابوندا كانوا يبيعون ذهبهم وفق سعر السوق الدولي، وهي ظاهرة معتادة في مواقع إنتاج الذهب يدويا في شرق الكونغو. انظر الملاحظة الذيلية 3 بشأن حسابات إنتاج الذهب يدويا والضرائب المتعلقة بجماعات رايا موتومبوكي (Raia Mutumboki) المسلحة.

³ حسب تقدير منظمة الشاهد العالمي، أنتجت 150 آلة جرف يدوي مصنوعة محليا ما بين 550 كغم و720 كغم سنويا خلال طفرة الذهب. يستند هذا التقدير على أساس ثلاثة مصادر منفصلة تشمل لقاءات مع المشتغلين في جرف الذهب في نهر يولندي، ووثائق أخرى من شابوندا وبوكافو. واستنتجنا من ذلك أن متوسط الإنتاج الأسبوعي للذهب لمستخدمي الجرافات اليدوية ما بين 77 غرام و100 غرام. (المصدر الأول من بيانات جزئية وفق حسابات الهيئة الحكومية المعنية بالإشراف على التعدين يدويا SAESSCAM في جنوب كيفو التي قسمت كمية الإنتاج بالجرف اليدوي في نهر يولندي على مدى ثلاثة أسابيع على عدد المشتغلين بالجرف، وتوصلت لمعدل إنتاج 77 غرام من الذهب لكل جرافة يدوية بالأسبوع. والمصدر الثاني فهو مأخوذ من إحصائيات من دار لتجارة الذهب في بلدة شابوندا ويمتلك جرافات تعمل في نهر يولندي، حيث تبين متوسط إنتاج قدره 99 غرام لكل جرافة بالأسبوع. أما المصدر الثالث للبيانات فكان من اللقاءات مع المشتغلين في جرف الذهب على امتداد نهر يولندي، حيث توصلنا من اللقاءات إلى تقدير الإنتاج الأسبوعي بنحو 100 غرام). الإنتاج عن طريق الجرف يتفاوت من أسبوع لآخر ويعتمد على الرواسب على امتداد النهر، إلى جانب عوامل أخرى من بينها حالة الطقس والخلل بالمكائن. وكذلك بالنظر للسرية في إدارة وتجارة ذهب نهر يولندي، ليس بالإمكان سوى توفير تقديرات عامة. تقديرات منظمة الشاهد العالمي تحسب إنتاج الذهب على امتداد نهر يولندي على أساس وجود 150 من المنقبين يعملون على مدى 48 أسبوعا في السنة، ما يعني تخصيص شهر في السنة للأعطال وغيرها من مسببات وقف الإنتاج. (الحسابات بالضبط هي: إنتاج 77 غرام أسبوعيا من قبل كل من 150 من المنقبين يعملون 48 أسبوعا في السنة يعادل 554.4 كغم، وإنتاج 100 غرام أسبوعيا من قبل كل من 150 من المنقبين يعملون 48 أسبوعا في السنة يعادل 720 كغم). وتقدر عدة مصادر بأن 50 من بين 150 من المنقبين في نهر يولندي كانوا يعملون في الجزء من أعلى النهر الذي يقع تحت سيطرة جماعات رايا موتومبوكي المسلحة. وقد أخبر المنقبون في يولندي منظمة الشاهد العالمي في مارس 2015 بأن جماعات رايا موتومبوكي على كل من ضفتي النهر كانوا يفرضون ضريبة على المنقبين قدرها 5 غرام من الذهب لكل مجموعة في المناطق التي يسيطرون عليها مرتين شهريا - ذلك يصل إلى 20,000 دولار شهريا لهذه المجموعات. ويضاف إلى تلك المدفوعات، يتعين على كل من المشتغلين بالجرف في المناطق التي تسيطر عليها مجموعات مسلحة دفع 1,000 فرنك كونغولي أسبوعيا. وقد أطلع هؤلاء المشتغلون منظمة الشاهد العالمي على إيصالات ("أقراص") تثبت دفع هذه المبالغ. وأخيرا، يتوجب على المشتغلين بالجرف المساهمة في "حصص" للجماعات المسلحة تصل إلى 80,000 فرنك كونغولي شهريا. هذه المبالغ مجتمعة تصل إلى 25,000 دولار شهريا من الدخل للجماعات المسلحة. (الحسابات بالضبط: 5 غرام من الذهب يُجمع مرتين شهريا من 50 من المشتغلين بالجرف يعادل 500 غرام شهريا، وبتطبيق سعر الذهب بمعدل 38.5 دولارا لكل غرام ذلك يعادل 19,250 دولار. وبالنسبة للدخل من "الأقراص"، 50 من متعهدي الجرف، يعمل لدى كل منهم 10 عمال ويدفع 1,000 فرنك كونغولي أسبوعيا، فإن ذلك يعادل 2,000,000 فرنك كونغولي في الشهر. والحصص البالغة 80,000 فرنك كونغولي عن كل عملية جرف يقوم بها 50 من متعهدي الجرف شهريا تعادل 4,000,000 فرنك كونغولي. ولدى حساب ذلك بناء على سعر الصرف 960 فرنك كونغولي لكل دولار أمريكي، فإن المبلغ الإجمالي 6,000,000 فرنك كونغولي يعادل 6,250 دولار. ولدى إضافة مبلغ 19,250 دولار الذي هو الضريبة من الذهب إلى مبلغ 6,250 دولار من الضرائب المفروضة على المشتغلين بالجرف و"الحصص" المدفوعة، فإن الإجمالي يبلغ 25,500 دولار شهريا). هذه الحسابات لا تشمل ضرائب أخرى تفرضها الجماعات المسلحة، بما في ذلك دفع مبلغ 500 دولار عن رسو كل مركب من مركب الجرف. كما إن جماعات أخرى تعمل تحت اسم "رايا موتومبوكي" ربما فرضت ضرائب خلال نفس الفترة، لكن هذه الضرائب غير مشمولة في هذه الحسابات. انظر أيضا نشرة ائتلاف منظمات المجتمع المدني في منطقة البحيرات الكبرى (COSOC-GL)، 2015، "دراسة حول ممارسات الجرف في شابوندا: التهاقت على الذهب في شابوندا" (باللغة الفرنسية)، <http://cosoc-gl.org/2015/la-ruée-vers-lor-a-shabunda/>، الفصل 4؛ تاغز أنزيغر، ديسمبر 2015، التهاقت على الذهب في الغرب (باللغة الألمانية)، <http://www.tagesanzeiger.ch/wirtschaft/goldrausch-im-wilden-osten/story/20233121>

⁴ تقارير سنوية للصادرات متوفرة لعامة الناس أعدتها شعبة التعدين في بوكافو تبين أن كافة صادرات الذهب القانونية من شركة ألفا غولد (Alfa Gold) الكونغولية من جنوب كيفو في 2014 و2015 تم تصديرها لشركة ألفا غولد دبي.

⁵ خدمة معلومات لأجل السلام الدولية (IPIS)، 2014، "تحليل الخريطة التفاعلية لمناطق التعدين بالطرق اليدوية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية: التحديث في مايو 2014"، <http://ipisresearch.be/publication/analysis-interactive-map-artisanal-mining-areas-eastern-drc-may-2014-update/>، ص. 11

⁶ اطلعت منظمة الشاهد العالمي على وثائق رسمية من وزارة التعدين في إقليم أوريننتال (سابقا)، مؤرخة في فبراير 2015، تعطي تفاصيل النشاط غير القانوني والضرر البيئي بسبب الجرف على مستوى شبه صناعي في نهر إيتوري ونهر أرويمي، إيتوري؛ انظر أيضا البحث الذي أجرته منظمة باكس (PAX)، 2015، "تعدين (في) الفوضى، خارطة أمنية لقطاع الذهب في غرب مباباسا" (باللغة الفرنسية)، <http://www.paxchristi.net/news-media/resources-pax-christi-member-organisations>؛ وهيئة الرقابة في جنوبي أفريقيا (SARW)، 2014، "الناس والشركات والبلدان الذين يستفيدون من الإتجار غير القانوني بذهب الكونغو"، http://www.sarwatch.org/sites/sarwatch.org/files/Publications_docs/congogold3web.pdf، ص. 38.

⁷ انظر مثلا: حملة أوقفوا السلب (Stop-Pillage)، 2013، المنظمة الدولية لتعقب الإفلات من العقاب (TRIAL)، 2013، "المنظمة الدولية لتعقب الإفلات من العقاب تقدم بلاغا جنائيا للمدعي العام السويسري ضد شركة تنقية سويسرية هناك شك بأنها تغسل الذهب المنهوب من جمهورية الكونغو الديمقراطية"

⁸ الشاهد العالمي، 2015، "منظمة الشاهد العالمي ترحب بالتوجيهات الإرشادية الصينية الجديدة بشأن سلسلة توريد المعادن"، <https://www.globalwitness.org/en-qb/press-releases/global-witness-welcomes-progressive-new-chinese-mineral-supply-chain-guidelines/>

⁹ لقاء أجرته منظمة الشاهد العالمي، شابوندا، مارس 2015

¹⁰ على سبيل المثال، صادقت الكونغو على كافة الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وهي اتفاقيات دولية ملزمة قانونياً
http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:11200:0::NO:11200:P11200_COUNTRY_ID:102981

¹¹ انظر كذلك "بيان المجتمع المدني في المنتدى العاشر حول سلاسل إمداد المعادن بشكل مسؤول
<https://www.globalwitness.org/en/campaigns/conflict-minerals/civil-society-statement-10th-forum-responsible-mineral-supply-chains-paris-10-12-may-2016/>

¹² الشراكة الأفريقية الكندية (PAC)، 2015، "الذهب فقط"، <http://www.pacweb.org/en/just-gold>

¹³ ائتلاف منظمات المجتمع المدني في منطقة البحيرات الكبرى (COSOC-GL)، 2015